

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

توفير زخم جديد لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

ورقة عمل مقدمة من ألمانيا

١- اكتسبت المناقشات الدائرة في مؤتمر نزع السلاح بشأن بدء مفاوضات بخصوص معاهدة لوقف انتشار المواد الانشطارية زخماً إضافياً خلال الأشهر القليلة الماضية. بيد أن العقبات التي تعترض سبيل بدء عملية تفاوض هادفة أصبحت، رغم طابع الأولوية الذي يضاف عادة على التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، واضحة أيضاً أثناء المناقشات في مؤتمر نزع السلاح:

١' أولاً، لا يوجد حتى الآن اتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح؛ والروابط بالمواضيع الأخرى المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أعاققت حتى الآن إنشاء لجنة مخصصة لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛

٢' ثانياً، من حيث الجوهر، لا تزال هناك اختلافات رئيسية فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بمسألتي نطاق معاهدة متوخاة والتحقق منها، وهو ما يمكن أن يثير صعوبات كبيرة فيما يخص التوصل إلى اتفاق بشأن مقتضيات ولاية تفاوضية.

ومن المهم للغاية، في مواجهة هذا الوضع، أن يجري أخيراً اغتنام الفرصة التي يوفرها مشروع المقرر المقدم من رؤساء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨، والوارد في الوثيقة CD/1840 المؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، لتحقيق استمرار العملية. وينبغي أن يجري هذا دون مساس بالاختلافات المستمرة فيما يتصل ببعض المسائل الرئيسية (النطاق، التحقق) المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢- والتقدم في وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر طال انتظاره. ويظل وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يشكل "الخطوة المنطقية التالية" لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومن المحتمل أن تتحقق فوائد ضخمة فيما يتعلق بتعزيز كل من جانبي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذين، وذلك بوسائل من بينها معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

- ١٠ 'تفي بالالتزامات المنصوص عليها في مبادئ وأهداف عام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ (وبذلك تتصدى للمخاطر الكبيرة لانحسار نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية)؛
- ٢٠ 'تثبت الالتزام بالمفاوضات والمعاهدات المتعددة الأطراف (وبذلك تعطي قوة دافعة جديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما بعدها)؛
- ٣٠ 'تقيد سباق التسلح النووي وتغرس زخماً (واقعيّاً) جديداً في عملية نزع السلاح (وبذلك تسهم في الحفاظ على سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية)؛
- ٤٠ 'توجد قاسماً مشتركاً غير تمييزي يفرض التزامات متساوية أساساً على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛
- ٥٠ 'تشرك الدول الحائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع؛
- ٦٠ 'ترسي شفافية فيما يتعلق بالمجمعات النووية الحالية، التي لا توجد فيها شفافية بعد (وبذلك تتيح للدول الحائزة للأسلحة النووية إثبات أنها تتصرف على نحو مسؤول وأنها تخضع للمساءلة وأنها تتقدم أيضاً نحو وضع أساس مرجعي لإجراء مزيد من نزع السلاح النووي)؛
- ٧٠ 'توجد "محركاً سياسياً" لأمن المواد النووية (يحقق تعزيز أمن المواد الانشطارية ومراقبتها وحصرها) وتوفر محور تركيز جديداً للمساعي الدولية (يتسم بأهمية خاصة أيضاً فيما يتعلق بمنع حصول الجهات الفاعلة غير الدول/الجماعات الإرهابية على المواد الانشطارية)؛
- ٨٠ 'تسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي وذلك، على وجه الخصوص، في جنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط؛
- ٩٠ 'تعزز الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من خلال زيادة الشفافية ووضع حد أقصى للمواد الانشطارية (وربما تقليص المخزونات الموجودة منها).

٣- والمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، حتى إذا بدأت فوراً، ستستغرق وقتاً لإتمامها. ومن ثم فإنه ينبغي، بغية توفير زخم جديد لمعاهدة ذات مصداقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبغية التأثير على نحو إيجابي في العملية الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إحياء الاهتمام السياسي بالموضوع وتحري إمكانات تحقيق نتائج مبكرة.

وقد شدد الاتحاد الأوروبي بالفعل، في مقترحاته المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، على ضرورة البدء الفوري للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون شروط مسبقة ودعا إلى مراعاة وقف اختياري إلى أن يتحقق إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ودخولها حيز النفاذ. وينطوي هذا بالفعل على اتباع نهج تدريجي موجه نحو تحقيق نتائج ملموسة مبكرة. وسيعني هذا النهج أيضاً أنه من أجل تحقيق نتائج مبكرة

٤- وعلى ضوء الاعتبارات سالفه الذكر، يقترح اعتماد نهج مطرد/تدرجي يتألف من العناصر التالية:

– التزام بوقف إنتاج المواد الانشطارية

- التزام بالدخول (دون شروط مسبقة) في مفاوضات بشأن معاهدة، ملزمة قانونياً وغير تمييزية، لوقف إنتاج المواد الانشطارية (ربما تبين خارطة طريق لتحقيق هذا الهدف).

٢٠٠٠

معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يمكن أن تكون معاهدة إطارية تجسد القاعدة (القواعد) الأساسية وترسم مسار عملية تنفيذ تدريجي، تبدأ بتدابير شفافية (تبادل المعلومات بشأن المخزونات الموجودة؛ الأمن والمراقبة والحصر؛ الزيارات الطوعية للمنشآت ذات الصلة) وربما تدابير طوعية (الإعلان عن المخزونات الفائضة؛ المساعدة/الحد من الخطر؛ إخضاع المنشآت/المواد للضمانات). ويمكن أيضاً أن تحدد المعاهدة الإطارية عملية/جدولاً زمنياً للتحرك نحو تحقيق أشد صرامة وإدراج المخزونات. وrehناً بتوافر الإرادة السياسية، فإنه ينبغي إجراء هذه المفاوضات على أفضل وجه داخل مؤتمر نزع السلاح.

٣٤ وعلى أساس الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة الإطارية، يمكن وضع بروتوكولات تنفيذ إضافية تتعلق بإقامة نظام تحقق فعال وتوسيع نطاق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن أيضاً أن تركز هذه على مسائل إضافية محددة مثل استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في المفاعلات المدنية، ومسألة المفاعلات البحرية، والتريتيوم. كما يمكن أن تكون هذه المرحلة الثالثة التنفيذ باستخدام المثال الذي يوفره نظام الضمانات؛ أي يمكن التفاوض على اتفاق نموذجي يوفر (اتفاقات نموذجية توفر) أساس ترتيبات التنفيذ الثنائية التي يتعين إبرامها (في نطاق إطار زمني محدد) بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآحاد الدول.

٥- وبالتوازي مع الدعوة إلى اتباع هذا النهج المطرد، ينبغي النظر في إنشاء فريق خبراء علميين داخل مؤتمر نزع السلاح لبحث الجوانب التقنية لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيكون هذا متسقاً مع الإجراء الذي اتبع في حالة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي كانت فيها المفاوضات مسبقة أيضاً بعملية مناقشات مكثفة أجراها خبراء وعقدت في إطار مؤتمر نزع السلاح. ويمكن أن يعهد إلى فريق الخبراء العلميين المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بأن يبحث من وجهة نظر علمية بحتة مسائل مثل نطاق المواد التي يتعين أن تشملها معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وكذلك سبل تعزيز الثقة في الامتثال لأحكام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٦- وثمة فكرة أخرى مثيرة لاهتمام بالغ، يمكن النظر فيها في سياق النهج المطرد/التدريجي المقترح، هي الاقتراح الخاص بوضع "مبادرة لمراقبة المواد الانشطارية". وهذه المبادرة، المتوخاة باعتبارها ترتيباً طوعياً متعدد الأطراف مفتوحاً لأي بلد يمتلك مواد انشطارية ويغطي المواد الانشطارية غير المشمولة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، متوافقة مع المقترحات المذكورة أعلاه. ومن ثم فإن الدول يمكنها، في إطار الخطوة الأولى للنهج التدريجي (الإعلان السياسي)، أن تلتزم بوضع مبادرة لمراقبة المواد الانشطارية إلى جانب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وأن تحدد أهداف هذه المبادرة وربما مبادئها الأساسية. ومبادرة مراقبة المواد الانشطارية، التي ستوجه نحو زيادة الأمن والشفافية ومراقبة مخزونات المواد الانشطارية على النطاق العالمي والتي يمكن أن تكمل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تركز على حظر الإنتاج، يمكن أيضاً مواصلتها على نحو مستقل عن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (بغية تحقيق نتائج مبكرة) وتظل مع ذلك تشكل جزءاً من المساعي الشاملة الرامية إلى تحقيق حل شامل.

— — — — —